سؤالات سيبويه وجوابات يونس وأثرهما في الدرس الصرفيّ والنحويّ

م.د كاظم عجيل سربوت

وزارة التربية / مديرية تربية محافظة بابل

Dr. kadhum Ajeel sarbot

The Ministry of Education / Babil Governorate Education Directorate

dr.kadhuma.sarbot@sport.uoqasim.edu.iq

Research summary:

Sibawayh included his questions for his sheikhs in his book, and from what he mentioned his questions to Yunus, this research came in (Questions of Sibawayh to Yunus and his answers to him). These questions included various linguistic issues, grammatical and morphological, and this research followed up the impact of these questions on the linguistic compilations of those who were late to it, and revealed their scientific position on them. These questions took a wide space in their works, and the research ensured that these opinions were followed up, and it did not stop at the opinions of the applicants, but rather the opinion of the modernists as well, especially in the morphological aspects. Which has become part of the recent phonological research, the research showed the extent of Sibawayh's opinion, or the opinion of other researchers - regarding what came in his questions to Yunus - for modern phonological studies, and the extent of his distance from them.

Key words: Sibawayh, questions, linguisti, Morphological, grammatical.

خلاصة البحث:

ضمَّن سيبويه كتابه أسئلته لشيوخه، وممّا ذكره أسئلته لشيخه يونس، فجاء هذا البحث في أسئلة سيبويه ليونس وجوابات يونس له. وقد تضمنت هذه الأسئلة قضايا لغوية متنوعة، صرفية، ونحوية، فتابع هذا البحث أثر هذه الأسئلة في المصنفات اللغوية، للمتأخرين عن سيبويه، فمن الباحثين المتقدمين من وافقه، واتّخذها حجَّة لما ذهب إليه، ومنهم من خالفه فيما ذهب إليه، فقد أخذت هذه الأسئلة مساحة واسعة في مصنفاتهم. لقد تكفَّل البحث متابعة هذه الآراء، ولم يتوقف عند رأي المتقدمين، إنّما تابع رأي المحدثين أيضا، لا سيما في الجوانب الصرفية؛ التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الأبحاث الصوتية الحديثة، فقد أظهر البحث مدى موافقة رأي سيبويه، أو رأي الباحثين الآخرين – في ما جاء في أسئلته ليونس– للدراسات الصوتية الحديثة، ومدى بعدها عنها.

الكلمات المفتاحية : سيبويه ، اسئلة ، لغوية ، صرفية ، نحوية.

ومن الله التوفيق.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أمَّا بعد:

فعلى الرغم من أنَّ الدراسات، والأبحاث كثيرة في كتاب سيبويه (185هـ)، غير أنَّه ما زال القلب النابض بالحياة، يُسعِف كلّ من أراد الإبحار في عالم العربيَّة. وهذا البحث هو جزء من تلك الدراسات التي تحاول مدّ يدها لتحصل على قطرة من ذلك البحر المتلاطم.

ومن الواضحات أنَّ سيبويه قد بنى بعض كتابه من سؤالاته لشيوخه، وكان الحظ الأوفر لشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، وسبق أن قمت بدراسة أسئلته للخليل في رسالة الماجستير، فوقعت عيناي على أسئلته ليونس، فرغبت أن يكون لها حظ من الدراسة، وها هو البحث – والحمد لله– يحمل عنوان: (سؤالات سيبويه وجوابات يونس وأثرهما في الدرس الصرفي والنحوي)، وقد قُسِّم البحث على قسمين: الأوَّل: السؤالات الصرفية، وجاء على موضوعين: الأوَّل: (السؤالات في النسب)، وتضمن النسب إلى (مِعزى، وذِفرى)، والنسب إلى (مُرامى). والآخر في التصغير، وتضمن تصغير كلمة (ثلاثين).أمّا القسم الآخر فكان في السؤالات النحوية وأجوبتها، وجاءت على موضوعين: الأوَّل:(الحكاية في الاستفهام)، والآخر:(إعمال (القول) عمل (الظنّ)).

وقد التزم البحث بمتابعة آراء المتقدمين في سؤالات سيبويه وجوابات يونس، وذكر آرائهم فيما جاء فيها، على أنَّ للدراسات الحديثة أثرا كبيرا في هذا البحث، لا سيما في الدراسة الصرفيّة، إذ أصبحت الدراسات الصرفية متداخلة مع الدراسات الصوتية، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لهذا خضعت الآراء الصرفية للمتقدمين التي ذُكرت في هذا البحث للدراسات الصوتية الحديثة؛ ليتّضح مدى موافقتها لها أو مخالفتها. وقد خرج البحث بنتائج ثُبِّتت في نهاية البحث.

السؤالات الصرفية:

أولا: السؤالات في النسب:

1- النسب إلى (مِعزى، وذِفرى[78]).

جَاءَ في لغة العرب ألفاظٌ تكونُ الألفُ فِي آخرهَا للإلحاقِ فِي لغةٍ، وللتأنيثِ فِي أُخرى، ومن هذا (ذِفْرى)[79]، ولهذا نجدها منونة عند من يجعل الألف للإلحاق، وغير منونة عند من يجعلها للتأنيث[80]، والأكثر فيها أن تكون للتأنيث[81].أمّا (مِعزى) فليس فيها عند العرب إلا لغة واحدة، وهي أنّها تنوَّن في النكرة[82]، فكيف يكون النسب لهاتين

78- (ذِفرى) العظم الشاخص خلف الأذن. لسان العرب "4/ 307" مادة/ ذفر

79 – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 2/ 282

80 – ينظر: شرح الكافية الشافية: 1749/4

81 – ينظر: شرح الكافية الشافية1357/3

82 – ينظر: الكتاب:211/3، والأصول في النحو:84/2

الكلمتين إذا ما نوّنا؟ قال سيبويه: **((وسألت يونس عن (مِعزى، وذِفرى) فيمن نون، فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار (علباء) حين انصرف بمنزلة (رداء)، في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من (حُبلى).))**[83]

لقد عامل سيبويه في النسب ما كان الألف فيه للإلحاق، أَو مُلْحقَة بِالْأَصْلِ، منصرفة في النكرَة، معاملة مَا كَانَت أَلفه أصلا، فَإِن الْوَجْه فِيهِ، إِثْبَات الْألف، وَقلبهَا واوا؛ وعلّة هذا هو التحرك الذى يلْزمهَا، وَذَلِكَ قَوْلك في النّسَب إلى معزى، تقول: (مِعزَوى)، وإلى ذِفرى، تقول:(ذِفرَوي)[84]. وردَّ ابن الورّاق(381هـ) هذا القلب إلى أنَّ ((الْألف إِذا لم تكن عَلامَة، فَلَيْسَ يجب أَن يُرَاعى لَفظهَا بهَا، فَلذَلِك وَجب قَلبهَا))[85].

وجرى هذا الأمر عندهم حملا على الهمزة في (عِلباء)؛ إذ الهمزة فيها عندهم ملحقة بحرف أصلي[86]، فهي ((مُبْدَلةٌ من ألفٍ مُبْدَلةٍ من يَاء زائدةٍ؛ للإلحاق بـ(سِرْداح[87])؛ وَلذَلِك تقولُ فِي تصغيرها: (عُلَيْبيّ)، فتقلبُ ألفَ المدِّ يَاء؛ لانكسارِ مَا قبلَها، وتعيدُ اللاّم إِلَى أَصْلهَا))[88]، وإنَّ العرب إذا ما أنّثت هذا الضرب بالهاء، أظهرت الحرف المنقلب، فكان الياء، فظهور الياء في المؤنث بالهاء، دلالة على أن الهمزة إنما قلبت في (عَلباء) عن ياء لا محالة، فتقول فيها: (عَلباية)[89].

والعرب إذا ما أرادت أن تثني (رداء) قالت: (رداوان)، فجعلوا ما كان آخره بدلاً من شيء من نفس الحرف، بمنزلة المُبْدَلةٌ حرف للإلحاق؛ لأنَّه في المد مثله، وفي الإبدال كذلك، وهو منصرف كما انصرف، فلمَّا كان حال (عِلباء) حال (رداء) في كلِّ ما ذُكر، تبعه في التثنية والنسب، فقالوا: (علباوان، وعِلباويّ)، كما قالوا: (رداوان، ورداويّ)[90]، قال سيبويه: ((وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاولون به وجها))[91].

وذكر سيبويه في موضع آخر من كتابه أنَّ حذف الألف في (مِعزى) أجود؛ لأنّها ليست كالأصل عنده، وإن كانت ملحقًا[92]، وليس الأمر كذلك عند ابن الورّاق، الذي جعل قلب الألف واوا هو القياس؛ لأنّه يعدُّها أصلا في

---

83 – الكتاب:352/3

84 – ينظر: المقتضب:147/3، والأصول في النحو:67/3

85 – علل النحو:487

86 – ينظر: أسرار العربية:262

87 – والسِّرداح: النّاقةُ الطويلة. العين (3/ 332)، مادّة (ح س)

88 – اللباب في علل البناء والإعراب:282/2

89 – سر صناعة الإعراب:111/1

90 – ينظر: الكتاب:391/3، والأصول في النحو: 66/3، وشرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي:397/1

91 – الكتاب:33/1

92 – ينظر: الكتاب:354/3، والأصول في النحو:75/3

الكلمة، فهي كالراء في جعفر، وليست للإلحاق، بل جعل القياس هذا ساريا على ما كانت للإلحاق أيضا، أمّا ما يُحسن حذفه فهو ألف التأنيث، كما في (حبلى)[93].

وغريب ما ذكره المتقدمون في علّة حذف ألف التأنيث في النسب، وقلب الأصلية، أو الملحقة إلى واو في مثل (مِعزى)؛ إذ ألف التَّأْنِيث عندهم سَاكِنة، وَلَيْسَت مِمَّا أَصله الْحَرَكَة، كالألف الْأَصْلِيَّة، أوَ ألف الْإِلْحَاق، فحُذفت ألف التأنيث؛ لسكونها، وَسُكُون الْيَاء الأولى من يَاء النِّسْبَة[94]، على أنَّهم جعلوا ألف مِعزى، وذِفرى ((منقلبة عن ياء؛ لأنها ياء في الأصل، تحركت وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفا، ولهذا تردُّ ياء، فيقال في سَلْقَى : (سَلْقَيْتُ)، لا سَلْقَات))[95].

إنَّ هذا القول لا يقبله الدرس الصوتيُّ الحديث، فلا اختلاف في نطق الألف الأصلية، وألف الإلحاق، وألف التأنيث، وإنَّ ما ذهب إليه المتقدمون نابع من تصورات عقلية، أخضعهم لها تأثرهم بالمنطق والفلسفة، فالألف في كلِّ هذه الأحوال حركة طويلة ليس غير، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن توصف بالسكون، وإنَّ ما حصل لـ(مِعزى، وذِفرى) عند النسب هو تشكيل مقطع غريب على العربية، فأنت في باب النسب ((لا تجد الحرف الذي قبل ياء النسب إلا مكسورًا[96]، وياء النسب هي ياءان، الأولى ساكنة، والأخرى متحرّكة بحركة إعرابية، أي أنَّها ياء شديدة؛ لكي لا تلتبس بياء المتكلم[97]، وإذا كان الأمر كذلك فإن التشكيل الصوتيّ لهتين الكلمين يظهر تشكل مقطع مرفوض، لا تقبله العربيَّة بأيّ شكل من الأشكال، كما يتّضح من الكتابة الصوتيَّة:

مِعزى = / م ـِ ع/ ز ـً / + / ـِ ي / ي ـُ / ⟵ / م ـِ ع/ ز ـً ـِ ي/ ي ـُ /

فما حصل هو تقصير للحركة الطويلة (الألف)، واجتلاب الواو؛ ليكون فاصلا بين الحركة القصيرة، المتبقية من الألف، وبين الياء الأولى من ياءي النسب، هكذا:

/ م ـِ ع/ ز ـً ـِ ي/ ي ـُ / ⟵ / م ـِ ع/ ز ـَ/ و ـِ ي/ ي ـُ /

وهكذا صُحِّحت مقطعية الكلمة، واجتلابهم للواو من دون الياء؛ ليس اعتباطًا؛ إذ لو جيء بالياء لأدى ذلك إلى توالي أصوات متماثلة، قال د. الطيّب البكّوش: ((التماثل أثقل من التنافر؛ لأنَّ التنافر ينماز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقيّ، الناتج عن اختلاف الجروس الحركيَّة))[98].

وكان سيبويه قد أشار أنَّ ألف (حُبلى)– وهي الزائدة للتأنيث– قد قُلِبت عند بعض العرب واوا، إذ قال: ((ومنهم من يقول: (حُبلوي)، فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف))[99]، فإذا كان الأمر كذلك، فالأولى إذن أن تُقلب ألف (مِعزى، وذِفرى) واوا أيضا؛ لما ذكرت لحال ألفيهما، وهذا ما أشار إليه سيبويه في سؤاله لشيخه يونس.

---

93 – علل النحو:536

94 – ينظر: المقتضب:147/3، وعلل النحو: 536

95 – شرح الشافية: ركن الدين الأستراباذي:386/1

96 – ينظر:الكتاب:340/3، وينظر: الأصول في النحو:63/3، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:160

97 – ينظر: المقتضب:133/3، والأصول في النحو:63/3

98 – التصريف العربي:59

99 – الكتاب:353/3

2- النسب إلى (مُرامى):

أسقطت العرب ألف المقصور الخماسي عند النسب، سواء أكانت منصرفة أم ممنوعة من الصرف، فقالوا في مُرامى: (مُراميٌّ)، وفي حبارى: (حباريٌّ)، قال سيبويه: **((وسألت يونس عن مُرامى فقال: (مراميٌّ)، جعلها بمنزلة الزيادة. قال: لو قلت: (مراميٌّ) لقلت: حُباريٌّ، كما أجازوا في حبلى حُبلويٌّ))**[100].

وردَّ المتقدمون ذلك إلى زيادة العدد في المقصور الخماسي، إذ حَذفت العرب الألف في المقصور الرباعي إذا كانت للتأنيث، وأجازوه بما كانت أصليّة، بل إنَّهم حذفوا الياء الساكنة في مثل (ربيعة، وحنيفة)، فقالوا: (رَبعيّ، وحَنفيّ)، ولا خلاف بينهم في ذلك[101]، فكان الأَولى حذفها في الخماسي؛ لطول الاسم، فكلمَّا ازداد الاسم كثرةً، كان الحذف أحرى[102]، فلا يُفَرَّقُ هُنَا بينَ الزائدِ والأصلِ[103].

لقد أشار المتقدمون إلى أنَّ السبب وراء حذف الألف ممّا كَثُرت حروفه على الأربعة، هو الثقل الناشئ من كثرة حروف الكلمة[104]، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، بدليل أنَّ الحذف ينال ما كَثُرت حركاته في الاسم الرباعي أيضا، كما في (جَمَزَى)، فقد جاوزت وزن (مَلهى)، واقتربت من ثقل (حُبارى)[105]، فلَا تكون فِيهَا مثل لُغَة من قَالَ: (حُبلوى)؛ لِأَن الْحَرَكَة أخرجته عن ذلك[106]، بل إنَّ ابن جني (329هـ) جعلها بمنزلة الألف الثالثة منها[107]، وهذا يعني أنَّ مقاطعة أنَّ مقاطع (جَمَزى) أكثر من مقاطع (حُبلى)، وهذا قول سديد، والكتابة الصوتيَّة توضّح ذلك:

جَمَزى = / ج ـَ / م ـَ / ز ـَ /

حُبْلى = / ح ـُ ب / ل ـَ /

بعد هذا يتَّضح أنَّ قول المتقدمين في علّة حذف الألف من الاسم المقصور الذي زاد عدد حروفه على الأربعة قول سديد، لا شائبة صوتية فيه.

ثانيًا: السؤالات في التصغير:

تصغير (ثلاثون):

جعل سيبويه الواو والنون، في (ثلاثون)، والياء والنون في (ثلاثين) بمنزلة ألف التأنيث الممدودة في مثل (جَلُولاء)، ولهذا صغَّره بحذف الواو، فقال: (ثُلَيثون)، قال سيبويه: **((وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: (ثُلَيثون)،**

---

100 – الكتاب:355/3

101 – ينظر: شرح السيرافي:110/4

102 – ينظر: شرح السيرافي:109/4–110، والمقتضب:148/3، والأصول في النحو:75/3

103 – ينظر: الأصول في النحو:75/3، وعلل النحو:538

104 – ينظر: الكتاب:354/3، والمقتضب:148/3، اللباب في علل البناء والإعراب:509/2

105 – ينظر: الكتاب:354/3

106 – ينظر: المقتضب:148/3

107 – ينظر: الخصائص: 321/2

ولم يثقل، شبَّهها بواو (جَلُولاء)؛ لأنَّ ثلاثاً لا تستعمل مفردة على حدّ ما يفرد (ظريفٌ)، وإنَّما (ثلاثون) بمنزلة (عشرين)، لا يفرد ثلاث من ثلاثين، كما العشر من عشرين. ولو كانت إنَّما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة، لكنت إنَّما تعني تسعة، فلمّا كانت هذه الزيادة لا تفارق، شُبِّهت بألفي (جلولاء)))[108].

إنَّ حمل سيبويه الواو والنون، أو الياء والنون في (ثلاثون) على ألفي (جَلُولاء)، يكشف أنَّه لا يعاملها معاملة تاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كلِّ وجه، ولو كان الأمر كذلك لما مال إلى حذف صوت المدّ (الواو)، وهذا مذهب المبرد، إذ يقول في تصغير جَلُولاء: (جُلَيِّلاء)، فيُبقي على الواو، بقلبه إلى ياء، وإدغامه بياء التصغير؛ مسوِّيًا بين ألف التأنيث وتائه[109].

وحجة سيبويه في ذلك أن لألف التأنيث الممدودة شبه مشترك بين هاء التأنيث، والألف المقصورة، واعتبار الشبهين أَوْلَى عنده من اعتبار أحدهما، وقد عدَّ الشبه بهاء التأنيث من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط، وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن عدِّ الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في (جَلُولاء)، ونحوها، فإنها كألف (حُبارى) الأولى، فسقوطها عند التصغير يتوقف على بقاء ألف التأنيث، هكذا يتعين سقوط الواو في تصغير (ثلاثون)[110]، وردَّ الرضي (686هـ) سقوط صوت الواو في تصغير مثل (جلولاء)؛ لضعفها[111].

ويتّضح من قول سيبويه أنَّ (ثلاثين) ليست بمنزلة جمع (ظَرِيفِينَ) عنده؛ لأنَّ (ظَرِيفِينَ) يمكن أخذ المفرد منها، فنقول: (ظَرِيف)، أمَّا (ثلاثون) فلا مفرد لها من نفسها، فلا يُقال: (ثلاث)، لأنّها ليست مفرد من (ثلاثين)؛ لأنَّك لو أفردت ثمَّ جمعت لصار ثلاثون بمعنى تسعة؛ وأنت لا تُريد هذا المعنى[112]، لهذا لا تُعامل (ثلاثون) في التصغير معاملة (ظريف).

والحقيقة أنَّ الأسماء في مثل هذه الحالة تختلف عند سيبويه في حالة كونها أعلاماً عمّا إذا كانت أجناساً، فهي في حال العلمية بالنظر إلى أصلها، (منفصلة) كالتاء، وبالنظر إلى العلمية كأنَّها من تمام بنية الكلمة، ولهذا أبقى هذه الزيادات بحالها في حال العلمية، وَحَذَفَ المدَّات إن كانت قبلها، نحو ياء (ظريفان، وظريفون، وظريفات)، إذا كانت هذه الأسماء أعلاماً، فجعل الزيادات اللاحقة كبعض حروف بنية الكلمة، فتستثقل معها، ومن ثم قال يونس في ثلاثون جنساً: (ثُلَيْثُون)، فحذف؛ لأنَّ الواو والنون كجزء الكلمة[113]، وبهذه المسألة اختلف سيبويه عن المبرد.

على الرغم من أنّنا لا نوافق سيبويه في حالة تفريقه بين أن يكون الاسم علما، أو جنسا لمثل هذه الحالة، لكنَّ علّة الثقل التي ذكرها، وأشار إليها الرضي يوافقه عليها الدرس الصوتيّ الحديث، فمن الكتابة الصوتية لرأي سيبويه، ورأي المبرد لتصغير (ثلاثون) يتَّضح أنَّ رأي سيبويه هو الصحيح، إذ رأي المبرد يجعل الكلمة ثقيلة في بنيتها؛ لتوالي

---

108 – الكتاب:442/3

109 – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك:1429/3

110 – ينظر : توضيح المقاصد والمسالك:1429/3-1430

111 – شرح الشافية للرضي:248/1

112 – ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:187/4

113 – ينظر: شرح الشافية للرضي:247/1

حركات وأشباه الحركات في مقطعين متواليين، وهذا يصنع ثقلا واضحا في الكلمة، ويتضح ذلك من الكتابة الصوتيّة، هكذا:

رأي سيبويه: / ث ـُ / ل ـَ ي / ث ـُ / ن ـَ /

رأي المبرد: / ث ـُ / ل ـَ ي / ي ـِ / ث ـُ / ن ـَ /

إنَّ الكتابة الصوتيَّة لتصغير (ثلاثين) على رأي المبرد تكشف عن تشكيل مقطعين متواليين، الأوّل هابط (ـَ ي)، والأخر صاعد (ي ـِ)، فإذا كان المقطع الصوتيّ يشكل ضعفا في نفسه، فكيف الحال وقد توالى مقطعين في كلمة واحدة؟ إنَّ ذلك يشكّل ضعفا في بنية الكلمة، ينتج منه ثقلا واضحا، شعر به سيبويه بحسِّه المرهف. والحقيقة إنَّ رأي سيبويه أكثر قربا من المبرد في تفسير مجيء بنية التصغير لـ(ثلاثين) على هذا الشكل، إذ إسقاط الألف مقبولا في هذا التفسير؛ للثقل الذي أشرت إليه، لا سيما إذا انسجم مع الاستعمال اللغوي، ولا نحتاج إلى تفسير كما نحتاجه مع رأي المبرد في قلب الألف إلى ياء.

السؤالات النحوية:

1- الحكاية في الاستفهام:

اختلفت العرب في حكاية الاسم المعروف الغالب إذا استُفهِمَ عنه بـ(مَن)، فأهل الحجاز يقولون لمن قال (رأيت زيدا): مَن زيدا؟ ويقولون لمن قال (مررتُ بزيد): مَن زيد؟ ويقولون لمن قال (هذا عبد الله): من عبد الله؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين عند سيبويه. وإنَّما جاز ذلك في الاسم الذي يكون علَماً غالبا، ولا يجوز في غير الاسم الغالب؛ لأنّه الأكثر في كلامهم، وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون، أمّا وصفهم الاسم؛ فلخوفهم الالتباس من الأسماء الغالبة، وإنما حكوا؛ توكيدا عليه، أنَّه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به، ولهذا نجد المبرد (285هـ) قد سمى باب الحكاية بـ(هَذَا بَاب من إذا كنت مسترشدا بهَا عَن إثْبَات معرفَة)[114]، على أنَّ الكُنية عندهم بمنزلة الاسم[115].

على أنَّ للحكاية غاية أخرى عندهم، وهي التوسع في الكلام[116].

وجازت الحكاية عندهم أيضا للاسم المنعوت بـ(ابن)، قال سيبويه (185هـ): ((**وسألت يونس عن: رأيت زيدَ بنَ عمرو فقال: أقول مَن زيدَ بن عمرو؛ لأنه بمنزلة اسم واحد. وهكذا ينبغي، إذا كنت تقول يا زيدَ بن عمرو، وهذا زيدُ بن عمرو، فتسقط التنوين**))[117]؛ وعلّة ذلك عندهم أنَّ الاسم الغالب قد صَار مَعَ (ابْن) كالشيء الْوَاحِد، فَفَارَقَ سَائِر النعوت؛ فهي لم تكْثر فِي الِاسْتِعْمَال مَعَ الْمَوْصُوف بهَا، ككثرة (ابْن) إِذا كَانَ مُضَافا إِلَى الاسم. أمّا من جعل (ابن) صفة منفصلة، فلا ينصب على الحكاية[118].

---

114 - المقتضب:309/2

115- ينظر: الكتاب:414/2، والمقتضب:256/4، وسر صناعة الإعراب:164/1

116 - ينظر: أسرار العربية:270

117 - الكتاب:414/2

118 - ينظر: علل النحو429

وردّ الأنباري (577هـ) سبب حكاية أهل الحجاز بالاسم العلم والكنية إلى أنَّ الاسم العلم والكنية غُيّرا، ونُقلا عن وضعهما؛ فلمَّا دخلهما التغيير؛ اقترب اللبس منهما، فجاءت الحكاية منهم، والتغيير يؤنس بالتغيير[119].

أما إذا كانت الاسم المستفهم عنه موصوفا بغير (ابن)، فلا تجوز الحكاية عندهم، لهذا يقولون: (من زيدٌ الطويل)، لمن قال: (رأيت زيدا الطويلَ)، فالوجه عند سيبويه الرفع، إلا على لغة من قال: (دعنا مِن تمرتان)، ردا على من قال: (عندي تمرتان) ؛

لأن اللبس قد رُفِع بالصفة، فليس من وجه لتبقى الحكاية[120].

ولا تجوز الحكاية بغير (مَن) عندهم، فإذا قيل: (رأيت زيدا؟) قيل: أيّ زيدٌ، فلا يكون فيه إلا الرفع، وهذا جار عندهم على القياس. وإنما جازت الحكاية في (مَن)؛ لأنَّهم لـ(مَن) أكثر استعمالا، وهم ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره[121]، علاوة على هذا أنَّ (أيّ) تقع على أيّ شيء، وليس مثل (مَن) التي تجيء للعاقل فقط[122]. والأمر كذلك إذا دخل الواو، أو الفاء في (مَن)، فقلت: (فمَن، أو وَمَنْ)، فلا يكون فيما بعده إلا الرفع[123].

من المعروف أنَّ بعض الكلام عند النحويين يضارع بعضه بعضا، من هذا جعلهم التصغير والتكسير من باب واحد[124]، لهذا نجد يونس في جوابه لسؤال سيبويه قد علَّل (من زيدَ ابن عمرو) بقولهم في النداء: (يا زيدَ ابن عمرو)، وبالجواب (هذا زيدُ بن عمرو)؛ فهذه الصور من الكلام تجمعها علّة واحدة، هي كون هذه الأسماء في كلّ هذه الأساليب بمنزلة الاسم الواحد[125]، وهي بهذا مانعة للبس، ولهذا لم يجوّزوا الحكاية في (يا زيد ابن أخينا، و يا زيد ابن ذي المال)؛ لأنّهم يرون في هذا أنَّ الصفة غير لازمة للاسم المنادى، وهذا يجعل الكلام مُلبسا، فوجبت عندم الحكاية[126].

وبمثل هذا يُقال في الحكاية باستعمال اسم الاستفهام ب(مَن) من دون (أيّ)، يدلك على هذا القول ما يراه ابن خروف (609هـ) فيما نقله عنه الأزهري (905هـ)، أنّهم جوّزا الحكاية بـ(مَن) دون سواها، هو كون (مَن) متشكلة من حرفين[127]، وهذا يساعد بطبيعة الحال على أن يكون الكلام قصيرا، فيكون ذهن السائل منصبا على الاسم المسؤول عنه، يساعده في ذلك قصر الكلام، فيُمنَع اللبس، وعلى عكس هذا إذا كان الكلام طويلا. على أنّ الأزهري ذكر علتين أخريين في اختيارهم (مَن) للحكاية، من دون (أيّ):

أحداهما: كثرة استعمالهم لها من دون الثانية.

---

119 – ينظر: أسرار العربية:271

120 – ينظر:الكتاب:414/2

121 – ينظر الكتاب: 414/2

122 – ينظر:208/2

123 – ينظر الكتاب: 414/2

124 – ينظر: شرح شافية ابن الحاجب:331/1، وهمع الهوامع:378/3

125 – ينظر: الكتاب:414/2، الأصول في النحو:345

126 – ينظر: الأصول في النحو:345/1

127 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح:486/2

والأخرى: أن (مَن) مبنية، فلا يظهر معها قبح الحكاية؛ فهي ساكنة على كل حال، بخلاف (أي)، فإنَّه لو حكي بها: أيُّ زيدًا؟ وأيُّ زيدٍ؟ لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر[128]، والحقيقة أنَّ هذا الرأي لسيبويه، إذ قال في(باب أي إذا كنتَ مستفهما بها عن نكرة): ((وإنما جازت الحكاية بعد (مَن) في قولك: (مَن عبد الله)؛ لأنَّ (أيًّا) واقعة على كل شيء، وهي للآدميين. و(مَن) أيضا مُسكّنةٌ في غير بابها، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد (مَن) في غير بابه))[129].

وما يدل أيضا على أنَّ الزيادة في الكلام تمنع الحكاية، أنَّ سيبويه لم يجز الحكاية إذا جاء حرفا العطف (الواو، والفاء) مع (مَن)، في مثل: (ومن زيدُ، أو فمَن زيدُ)، فلا يكون عنده إلا الرفع[130]. ولم يجز يونس أيضا الحكاية في حالة العطف[131]، فلا يكون في قولهم: (مَن زيد وعمرو) إلا الرفع، على أنَّ بعضهم أجاز ذلك، وَفرقُوا بَين الْعَطف وَسَائِر التوابع، بِأَنَّ العطف لَيْسَ فِيهِ بَيَان للمعطوف عَلَيْهِ، بِخِلَافِهِ في التوابع الأخر، فَإِن فِيهَا بَيَانا للمتبوع[132]، وهذا يدل على ضرورة الاهتمام بالمسؤول عنه، من غير توسع بالكلام، الذي قد يؤدي إلى لبس في الكلام. ولا بدّ من القول إنّ الرفع في كلّ ما تقدم هو قول حسن عند المبرد[133].

نخلص من هذا أنَّ الحكاية في الاستفهام هي من كلام الحجازيين، وأنّهم لم يتوسعوا فيها، بل قصروها على اسم الاستفهام (مَن)، واشترطوها في الاسم الغالب، والكنية، على ألّا تكون (مَن) مسبوقة بحرفي العطف (الواو، والفاء).

2- إعمال (القول) عمل (الظنّ).

لم تُعمل العرب الفعل (قال) فيما بعدها، لهذا جاءت (إنَّ) مكسورة الهمزة بعدها، فتقول العرب: (قال عمرو إن زيداً خيرٌ منك)؛ لأنّك تحكي قولهم، فلا يجوز أن يعمل الفعل (قال) في (إنَّ)، كما لا تعمل فيما تعمل فيه (أنَّ)؛ لأن (أنَّ) تجعل الكلام شأنا، وأنت لا تريد:(قال الشأن متفاقماً)، كما تقول: (زعم الشأن متفاقماً) فمثل هذه حكاية عن (قال)[134]. وبهذا جاء القرآن الكريم، قال تعالى: (قالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُها عَلَيْكُمْ) (المائدة 155).

أمّا إذا أُريد بـ(قال) بمعنى (ظنَّ)، وجب فتح همزة (إنَّ)، قال سيبويه: **((وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنَّه منطلقٌ؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظنُّ، قلت: متى تقول أنَّك ذاهبٌ. وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهبٌ. كما أنَّه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيدٌ منطلقٌ، وتقول: قال عمروٌ إنه منطلقٌ. فإن**

128 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح:486/2

129 – الكتاب: 208/2

130 – الكتاب: 414/2

131 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح:486/2

132 – ينظر: همع الهوامع: 268/3

133 – ينظر: المقتضب:309/2

134 – ينظر: الكتاب:142/3

جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال، كما لا تعمل إذا قلت قال عمروٌ هو منطلقٌ. فقال: لم تعمل ها هنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل))[135].

يتّضح من نصّ سيبويه أنّه تضمن سؤالين، الأوّل يسأل فيه سيبويه عن عمل الفعل (قال)، من عدمه، في (إنَّ)، فينقلها من الكسر إلى الفتح. والآخر: هو عمل (قال) فيما بعده، لو كان القائل هو الفاعل نفسه.

والاستقراء للعربيّة أظهر أنَّ العرب جعلت ما يجيء بعد (قال) بمنزلة كلام مبتدأ به، ولهذا فـ(قال) لا تعمل في (إنّ)، كما لا تعمل في المبتدأ والخبر الذي عملت فيه (إنَّ) في قولك: (قال زيدٌ عمرو خير النّاس)؛ إذا ما أردت حكاية لفظ اللافظ المحكي عنه؛ لأنَّ (أنَّ) تجعل الكلام شأنا، ففي مثل قولك (قال زيدُ أنَّ عمرًا خيرُ الناسِ)، تكون قد خرجت عن حكاية كلامه؛ إذ الغاية منه الإفهام، فالمعنى سيكون: (عرفَ زيدٌ شأن عمرو، وفهمه). وتغيير الضمير في الكلام عندهم، لا يعدُّ خروجا عن الحكاية فأصل الحكاية في قولك: (قال عمرو إنّه منطلق) هو: (قال عمرو إنّي منطلقٌ)، فهم قد يغيرون ضمير الغيبة إلى الخطاب، وضمير الغيبة إلى الخطاب، ولا يعدُّ ذلك تغييرا؛ لأنَّ الذي يقول: (إنّ زيدا منطلقٌ)، وواجه زيد لقال: (إنّك منطلقٌ)[136].

وممّا تجب الإشارة إليه أنَّ عمل (القول) إعمال (ظنَّ) ليس على إطلاقه عند أكثر العرب، إنَّما يكون إذا جاء القول في حالة استفهم المخاطب خاصّة، نحو: (أقلت زيدًا منطلقا؟)، و(أتقول زيدًا منطلقًا؟)، على معنى: (أظننتَ زيدًا منطلقًا؟)، و(أتظنُّ زيدًا منطلقًا؟)، وكونها للمخاطب؛ لأنَّ أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: (أتقول كذا وكذا في كذا؟)، ولهذا إذا قالوا: (أتقول زيدٌ عمرو منطلقٌ؟) حكوا؛ فلا يُستفهم المخاطب عن ظنِّ غيره[137]، وقد جعل سيبويه هذا بمنزلة تشبيه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس)، إذا لم ينتقض نفيها بـ(إلا)، أو لم يتقدم الخبر على المبتدأ، فإذا ما حصل ذلك رجعت (ما) إلى القياس؛ لأنّ (ما) لم تقوَ على العمل مع التغيير عمل (ليس)، وهنا لا يقوى القول في غير استفهام المخاطب عمل الظنِّ[138].

وما توجب مراعاته أيضا في إعمال القول عمل الظنّ، هو ألّا يُفصل بين الاستفهام والقول فاصلا غير المفعول به، أو الجار والمجرور، أو الظرف[139]، لأنَّ غير هذا يمنع وقوع الاستفهام على القول، مثال الفصل بالمفعول به قول الكميت:

أجُهّالاً تَقول بنى لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبيكَ أم متجاهلينا[140]

---

135 – الكتاب:142/3

136 – ينظر: شرح السيرافي:368/3

137 – ينظر: شرح السيرافي:459/1

138 – الكتاب: 122/1

139 – ينظر: شرح الكافية الشافية:568/2

140 – الخزانة:24/4، والدرر اللوامع:140/1

ومثال الظرف قولنا: (أكلَّ يومٍ تقول زيدًا منطلقًا؟)، فجُعلت في مذهب (تظنّ)؛ إذ إنَّ (كلّ يوم) لم يفصل بها بين ألف الاستفهام وبين (تقول)، فقد وقع الاستفهام على (تقول)، فكأنّك قلت: (أتقول زيدًا منطلقا كلَّ يوم؟)[141].

فإن فُصِل بين الاستفهام وفعل القول غير المشار إليها، وجبت الحكاية بالرفع، مثال هذا أن تقول: (أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ؟). وحمل سيبويه ذلك على قول: (أأنت زيدٌ مررتَ به؟)، فقد فصلت (أنت) بين همزة الاستفهام وبين (زيد)[142].على أنَّ الكوفيين وسائر البصريين، أجازوا النصب، ولم يعتدوا بالضمير فاصلا، ووجه قولهم، بأنَّ الاستفهام يطلب الفعل، والضمير "أنت" فاعل فعل مضمر، وهذا الفعل واقع على السمين فينصبهما[143]، ورد هذا القول؛ فالحكم إنَّما هو للفعل المذكور، وأمّا المضمر فلا عمل له، إلا في الاسم المشتغل عنه، والعمل فيما غيره لهذا الفعل الظاهر، وهو لم يتصل بالاستفهام كما هو واضح[144]، وبهذا يُرد قول ابن هشام (761هـ): ((فإن قدَّرت الضمير فاعلا بمحذوف، والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا))[145]، فليس في المسألة اتفاق. وما تجدر الإشارة إليه أنَّ قوما من العرب، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ (قلتُ) مثل باب (ظننتُ)[146]. على أنَّ في إعمال (القول) عمل (الظنّ) شروطا أخر، اختلف رأي اللغويين فيها، ولا مجال لذكرها هنا.

خلاصة القول، أنَّ إعمال (القول) عمل (الظنَّ) انحصر في الاستفهام عند كثير من العرب، وللمخاطب فقط، على ألّا يفصل بين الاستفهام وفعل القول فاصل، إلا المفعول به، والظرف، والجار والمجرور، أمّا إذا كان الضمير هو الفاصل ففي المسألة خلاف كما اتّضح.

نتائج البحث:

1- أظهر البحث الأثر اللغويَّ الذي تركه يونس في كتاب سيبويه، على المستويين: الصرفيّ والنحويّ.

2- أخذت أسئلة سيبويه وجوابات يونس مساحة واسعة في التفكير اللغويّ للمتأخرين، ولهذا نجد منهم من اتّخذها دليلا لما ذهب إليه في تفسير ما جاء ضمن الدائرة اللغوية التي جاءت بها سؤالات سيبويه وجوابات يونس من ظواهر لغوية.

3- أظهر البحث أنَّ أسئلة سيبويه ليونس، التي جاءت بلفظة (سألتُ)، قليلة، وأنَّ الأسئلة الصرفيَّة أكثر من الأسئلة النحوية، جاءت في النَّسب والتصغير.

4- أظهر البحث أنَّ النحويين فسَّروا كثيرا من الظواهر اللغوية بحمل اللغة بعضها على بعض، سواء أكان على مستوى اللفظ، أم على مستوى التركيب.

5- بيَّن البحث أنَّ بعض آراء المتقدمين –لا سيما على المستوى الصرفيّ– لا تتوافق مع ما وصل إليه الدرس الصوتيُّ الحديث.

---

141 – ينظر: شرح السيرافي:1/459-460

142 – ينظر: الكتاب:1/123، وشرح السيرافي:1/460، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:2/67

143 – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:2/67

144 – ينظر: شرح التصريح على التوضيح:1/382

145 – أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك:2/67

146 – ينظر: الكتاب:1/124

المصادر:

1- القرآن الكريم

2- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.

3- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

5- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د.الطيّب البكّوش، تقديم صالح القرمادي، تونس،1973م.

6- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : 749هـ)شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر: دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى 1428هـ - 2008م.

7- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

8- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ): دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.

9- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

10- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

11- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة، والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

12- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة:محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس

في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975م.

13- شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: 715هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة): مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي 1425 هـ- 2004م.

14- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)،المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م.

15- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م.

16- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال.

17- الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ ، المحقق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988م.

18- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.

19- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

20- المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي:د.عبد الصبور شاهين،مؤسسة الرسالة، بيروت،1980م.

21- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي: المكتبة التوفيقية – مصر.